

## الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية

احمد خليف عفيف\*

### ملخص

تناولت الدراسة بحث إحدى الثورات التي شهدتها مرحلة الربيع العربي، متمثلة بالثورة الليبية في منتصف شباط 2011، التي جاءت متأثرة إلى حد كبير بالثورات العربية التي سبقتها في كل من تونس ومصر، ومتشابهة معها في العديد من العوامل المحركة التي انبثقت في معظمها من معاناة شعوب هذه الدول بسبب سوء أنظمتها السياسية الحاكمة وفسادها. وعلى الرغم من التشابه الكبير بين الثورات الثلاث في العوامل والأسباب، إلا أن الثورة الليبية كانت من نوع مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يتضح من خلال طبيعة البيئة التي قامت فيها الثورة الليبية التي اتسمت بالتناقض القائم بين حجم موارد الدولة النفطية الهائلة وواقع الحياة السيئ لمعظم المواطنين الذي لا يختلف عما هو في الدول الفقيرة. كما تميزت الثورة الليبية عن الثورات السابقة لها بسرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح وما صاحب ذلك من مجازر دموية استدعت تدخل القوى الدولية لحماية أرواح المدنيين. وبينت الدراسة أنه نتيجة لغياب بنى الدولة المؤسسية ذات الخبرة والتقاليد الراسخة، دخلت الثورة بعد سقوط النظام في وضع حرج، حيث برز العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون استمرار الثورة في طريقها نحو أهدافها التي تجسد طموح الشعب في الحرية والعدالة والأمن وإقامة دولة القانون والمؤسسات، ودفعتها في الوقت نفسه إلى الجروح عن مسارها والتحول إلى حرب أهلية.

الكلمات الدالة: ثورة، الربيع العربي، مرحلة انتقالية، تحديات.

### المقدمة

في العديد من الجوانب بسبب عدم التطابق ما بين المجتمعات العربية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما هو الحال في الثورة الليبية، موضوع هذه الدراسة، والتي التقت مع الثورات التي سبقتها في تونس ومصر في العديد من العوامل والأسباب، وتفردت بالوقت نفسه بعوامل أخرى، مما جعلها ثورة من نوع مختلف سواءً من حيث الأسباب، أو المسار أو النتائج.

تتبع أهمية دراسة موضوع الثورة الليبية شباط 2011 من خلال كونها نموذجاً من النماذج، التي جسدت ما سمي بـ "الربيع العربي" الذي عبر عن طموحات الشعب الليبي وآماله في مقاومة الظلم والاستبداد للوصول إلى حالة الدولة المدنية العصرية، التي تتجلى فيها سمة المؤسسية وسيادة دولة القانون، وتقوم على أساس العدالة والحرية والديمقراطية من جانب، وبين مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف والاستمرار في حمايتها بعد الثورة أو الفشل والانحراف عن المسار والدخول إلى حالة من الحرب الأهلية من جانب آخر.

قامت منهجية الدراسة على أساس تقسيم الموضوع إلى محورين رئيسيين:

الأول: بحث في طبيعة الثورة الليبية من حيث الأسباب

مع نهايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، اجتاحت الدول العربية كافة حالة من الحركات الشعبية أطلق عليها اسم "الربيع العربي"، تزاوت ما بين الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات المطالبة بالإصلاح والتغيير، متخذة المسار السلمي في بعض الدول، وفي دولٍ أخرى (تونس ومصر) تصاعدت إلى الثورة المسلحة لإسقاط الأنظمة الحاكمة ورحيلها.

وقد كانت هذه الحركات، وما تبعها من ثورات متشابهة في كثير من الجوانب من حيث الأسباب والدوافع التي انبثقت في معظمها من معاناة الشعوب، بسبب ممارسات أنظمتها السياسية التي أدت إلى انتشار الظلم والفساد والفقر وكبت الحريات وغياب العدالة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه تمتعت كل من هذه الحركات والثورات بخصوصية متميزة عن غيرها

\* قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة والتكنولوجيا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/3/8، وتاريخ قبوله 2015/4/21.

نجل القذافي بمحاولة انقلابية عسكرية من خلال الكتيبة التي كان يقودها بسبب مساعي والده الرامية إلى توريث السلطة من بعده إلى نجله الأكبر سيف الإسلام، الأمر الذي دفع القذافي بعد اكتشافه المحاولة إلى إبعاد المعتصم عن المشهد السياسي الليبي لمدة زمنية وتقليص صلاحياته حتى عام 2011 حيث تم إعادته مرة أخرى لتسلم قيادة إحدى الكتيبات الهامة بعد اندلاع الثورة في شباط 2011<sup>(1)</sup>.

#### أولاً: خصوصية الثورة الليبية:

مع نهايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين اجتاحت الدول العربية كافة حالة من الاحتجاجات والاضطرابات والثورات الشعبية بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر، وهو ما سمي بـ (الربيع العربي)، وقد كانت هذه الحركات بأشكالها المتعددة، ترفع جميعها شعار الإصلاح والتغيير، وتطلق من جملة من العوامل تندرج في إطار الفساد والفساد والبطالة والتهمة... الخ، من ناحية<sup>(2)</sup>، وتتشابه بمجموعة من السمات والخصائص من ناحية ثانية، يمكن بيانها على النحو التالي:

- التركيز على الإصلاحات الداخلية بالدرجة الأولى.
- كانت في مجملها حركات من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.
- تشابهت جميع هذه الحركات من حيث إنها بدأت سلمية الطابع، وتصاعدت بمرور الزمن في عدد من الدول إلى الثورة المسلحة.
- مثل الشباب والطبقة الوسطى الوقود الأساسي لهذه الحركات.
- لعبت تكنولوجيا الاتصالات والإعلام دوراً فاعلاً في عملية تعبئة الرأي العام العربي، وتهيئته للثورة.
- انتشار المخاوف في كافة دول الربيع العربي لدى العديد من النخب السياسية والاقتصادية، وقوى خارجية أيضاً من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في مرحلة التحول وسقوط الأنظمة القديمة.
- أدى التأجيل، والمماطلة في إحداث إصلاح سياسي حقيقي من جانب النظم السياسية القائمة وعدم الجدية في الإصلاح، إلى تصاعد عمليات الاحتجاج، ورفع سقف المطالب التي أدت إلى الثورة في عدد من الدول<sup>(3)</sup>.
- وعلى الرغم من هذا التشابه، في العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية، إلا أنه يمكن القول إن الثورة الليبية 17/ شباط / 2011، امتازت بخصوصية واضحة، من حيث الأسباب والدوافع عن بقية الثورات العربية التي سبقتها في تونس ومصر. وهذا يؤكد الفكرة التي تقول بأن الثورات

المحركة، وعوامل التشابه والاختلاف مع الثورات السابقة لها في الدول المجاورة، والنتائج التي تمخضت عنها في إطار التدخل الدولي.

**الثاني:** بحث في واقع التحديات التي واجهت المجتمع الليبي على كافة المستويات بعد الثورة، أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية، هذه التحديات التي انتقلت ليبيا معها من مرحلة الحكم المستبد إلى حالة من الانفلات الأمني والحرب الأهلية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يستند إلى مجموعة من التقارير الدولية، والدراسات الصادرة عن مراكز مختصة في الشؤون السياسية الدولية.

#### الثورة الليبية الخصوصية والأسباب

##### تمهيد: الحركات الانقلابية في ليبيا قبل 2011م:

منذ بداية تسلم الرئيس معمر القذافي الحكم في ليبيا عام 1969م - إثر انقلاب عسكري قام به ضد الملك إدريس السنوسي - شهدت ليبيا العديد من المحاولات الانقلابية التي سعت للإطاحة بنظام حكم القذافي بسبب استبداده بالسلطة، إلا أنه لم يكتب لها النجاح، كان أولها المحاولة التي قام بها اثنان من ضباط الجيش الليبي في 7/كانون الأول/ 1969 وهما: آدم حواز، وموسى الحاسي، بدافع سياسة القذافي التي تقوم على الإقصاء والتهمة.

أما المحاولة الثانية فقد قام بها عبد الله عابد السنوسي، أحد أفراد الأسرة السنوسية المالكة، في أيار/ 1970 والذي كان يدير الخطة من روما بالاتفاق مع عدد من الضباط المقربين للأسرة السنوسية من قبائل سبها المنتشرة جنوب البلاد، إلا أن نظام القذافي أفشل هذه المحاولة قبل وقوعها باعتقال معظم أنصارها.

وفي 13/أب/ 1975 قام الرائد عمر المحيشي أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في نظام حكم القذافي، بمحاولة انقلابية بمساعدة (21) ضابطاً من ضباط الجيش، وكان السبب وراء هذه المحاولة هو تعطيل القذافي الإطار الدستوري والقانوني للبلاد عام 1975.

كما قامت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والتي كانت تقود حركة المعارضة في الخارج، بمحاولتين الأولى: في شهر أيار عام 1984، وتم تنفيذها داخل معسكر باب العزيزية مقر حكم القذافي وقاد هذه المحاولة محمد المقريف وعلي زيدان. أما الثانية فقد قامت بها في تشرين الأول/ 1993 بقيادة مفتاح قروم متبعة خطة تقوم على أساس الاعتماد على ضباط من داخل صفوف جيش القذافي.

كما شاع الحديث خلال العام 2008 عن قيام المعتصم

الأزمة التونسية والمصرية، الذي اقتصر التدخل الخارجي في أزمتيهما على توجيه بيانات لدعم مطالب المحتجين، ومطالبة قادة النظام بالتحني، إلا أنه في الحالة الليبية كان الأمر مختلفاً، فقد كان نتيجة لكبر حجم الخسائر البشرية، التي ألحقها النظام بمناطق الثوار أن توجهت المعارضة إلى الدول الكبرى؛ لتوجيه ضربة جوية لمراكز قوة النظام وفرض عقوبات مشددة عليه، والتي تأكدت بموجب قرار مجلس الأمن بتاريخ 27/ شباط/2011، ونفذها حلف الناتو<sup>(9)</sup>.

### ثانياً: أسباب الثورة الليبية:

#### أ. الأسباب الاقتصادية:

أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال المرحلة 2000-2010، حيث احتلت وفقاً لهذه التقارير المرتبة (64) على المستوى الدولي سنة 2000، والمركز (61) سنة 2001، والمركز (55) سنة 2009، والمركز (52) سنة 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي<sup>(10)</sup>.

وعلى الرغم مما أشارت إليه هذه التقارير الرسمية من مستوى جيد من التنمية في ليبيا، إلا أن الواقع كان يعكس رأياً آخر، حيث كان هناك قطاع واسع من القوى السياسية والاجتماعية الليبية ترى أنه منذ استيلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي عام 1969، فقدت ليبيا فرصاً عديدة لنهضة شعبها. فأسلوب الحكم الشخصي، الذي اعتمد بالدرجة الأولى على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان القاعدة الشعبية العريضة من عائدات الثروة في بلادهم، واستخدام تلك الثروة في سبل لا تخدم إلا مصلحة النظام الحاكم<sup>(11)</sup>.

فعلى الرغم من أن ليبيا تتمتع بثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، إلا أن الواقع المعاش والذي فرضته سياسة النظام قلب الموازين، حيث انعدم الانسجام ما بين حجم الموارد الهائل والمستوى الاجتماعي المتردي داخل ليبيا، والذي يتسم بالفقر والبطالة وضعف المؤسسات الخدمية والبنى التحتية وتدني مستوى التعليم، خاصة التعليم التقني المعاصر، إضافة إلى انتشار الفساد والمحسوبية<sup>(12)</sup>.

أدت سياسة نظام القذافي إلى حدوث تفاوت كبير في عملية توزيع الثروة، وخاصة العائدات النفطية التي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، إضافة إلى ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع على شراء الأسلحة، وتكديس

تكون في غالب الأحيان انعكاساً للواقع الاجتماعي والديمقراطي والاقتصادي والجغرافي والمزاج الشعبي، الذي لا يمكن أن يصل إلى درجة التطابق بين بلد وآخر<sup>(4)</sup>. فمن خلال مقارنة الثورة الليبية بالثورة التونسية والمصرية، نجد عدداً من الاختلافات بينهما، الأمر الذي يدفعنا إلى القول: إن ثورة ليبيا من نمط مختلف وهذا ما يتضح من خلال النقاط التالية:

1. افتقار حركة الاحتجاج الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها نتيجة، عدم وجود تلك المؤسسات أصلاً.
2. سرعة تحول حركة الاحتجاج الشعبي من المسار السلمي إلى حمل السلاح، والدخول مباشرة إلى حالة صراع مسلح مفتوح بين النظام والمعارضة.
3. لجوء طرفي الصراع إلى الاستعانة بأطراف خارجية (المرتزقة لدعم النظام، والناتو<sup>(5)</sup> لدعم المعارضة) من منطلق سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه<sup>(6)</sup>.
4. بروز ظاهرة الانتشاقات منذ البداية عن نظام الحكم الليبي، حيث قدم عدد غير قليل من المسؤولين استقالتهم احتجاجاً على سياسة النظام القمعية في التعامل مع المعارضة، كان من بينهم شخصيات سياسية وقضائية وعسكرية<sup>(7)</sup>.
5. انهيار هيكل الدولة الرسمية خلال الثورة، واتجاه المعارضة الليبية إلى التحول من حركة احتجاجية إلى حكومة موازية من خلال تشكيل مجلس عسكري في بنغازي يتكون من (14) عضواً من المنشقين، مهمته الرئيسية الدفاع عن المدينة ضد الهجمات التي تشنها قوات النظام<sup>(8)</sup>. كما ظهر ما يعرف بالمجالس التنسيقية لإدارة المدن، التي تخضع لسيطرة المحتجين مثل (بنغازي طبرق، ودرنة، أجدابيا).
6. العنف الدموي الواسع المرافق للاحتجاجات الشعبية، فعلى الرغم من أن احتجاجات مصر وتونس قوبلت بإجراءات أمنية أدت إلى سقوط ضحايا وخسائر بشرية، إلا أن الوضع في ليبيا اتسع ليصل إلى حالات من الإبادة والمجازر البشرية.
7. تعذر نجاح الثورة الليبية دون حسم عسكري عن طريق التدخل الخارجي، ومما زاد الأمر تعقيداً انقسام الجيش الليبي على نفسه؛ لأسباب مختلفة ترتبط بالتركيبية القبلية والعشائرية والواقع الاجتماعي العام في ليبيا. كما شكل بعد المسافات بين مراكز الثورة والعاصمة تحدياً كبيراً في طريق نجاح الثورة.
8. اتساع نطاق التدخل الخارجي في الأزمة الليبية أكثر من

إلى قتل روح المبادرة والإبداع والابتكار لديهم من جهة، وإفقادهم روح الولاء والمواطنة من جهة أخرى<sup>(17)</sup>. وهذا ما جعلهم يعيشون أزمة نفسية واجتماعية عززها وضعهم الاقتصادي السيئ ممثلاً بارتفاع معدل البطالة، وعدم توفر وظائف ملائمة للخريجين، وعدم ملاءمة سلم الرواتب مع الظروف المعيشية، وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار المحسوبية والوساطة وعدم وجود دستور يحدد الحقوق والواجبات<sup>(18)</sup>.

وهكذا نلاحظ أن أسلوب النظام في إدارة شؤون الدولة أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت دافعاً قوياً لقيام الثورة. وقد اتخذ هذا الأسلوب عدة أشكال منها: إسناد مناصب سيادية في الدولة في كثير من الأحيان إلى شخصيات غير مؤهلة، ومنح صلاحيات مفرطة لأفراد الأمن والسماح لهم بانتهاك خصوصية أي مواطن، والقسوة في التعامل مع المواطنين، واعتماد الأساس القبلي في اختيار القيادات للمناصب العليا بغض النظر عن الكفاءة، إضافة إلى غياب حرية الصحافة وتفعيل دورها في تحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات<sup>(19)</sup>.

#### ج. الأسباب السياسية:

كان النظام السياسي الليبي يعتبر نفسه امتداداً للثورة المصرية الناصرية، كما كان القذافي يعتبر نفسه أميناً للوحدة العربية بعد عبد الناصر، الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات التي خاضها النظام على الساحتين الإقليمية (العربية والإفريقية) والدولية. وبشكل خاص قبل عودة النظام إلى محاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة بشكل عام، وأحداث 11/أيلول/2001<sup>(20)</sup> بشكل خاص. والتي كانت من نتائجها تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة، أو مشروعات أسلحة دمار شامل، وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثة (لوكربي)<sup>(21)</sup>.

إن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية ومشروعات اتحادية جماعية حيناً آخر، ومغامرات النظام في دعم العديد من منظمات وحركات التمرد في مناطق متعددة من العالم، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب ما ترتب عليها من تبيد ثروات بلادهم في قضايا لا مصلحة لهم بها، بالوقت الذي يعاني السواد الأعظم منهم حالة الفقر والحرمان والتردي في قطاعات المجتمع الحيوية التعليمية والصحية ومشاريع البنى التحتية، رغم كبر حجم عائدات الدولة النفطية.

الثروات والأرصدة في بنوك الغرب، مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا، كتبرير لتغطية اخفافتهم في إحداث التنمية الحقيقية، التي تنعكس إيجاباً على المواطنين كافة<sup>(13)</sup>.

وعلى الرغم من انفتاح ليبيا على الغرب منذ عام 2003م، وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية؛ للمشاركة في البنى التحتية اللازمة لتحقيق حالة التنمية والنهوض، إلا أن ذلك لم يغير في معادلة استبداد السلطة بالثروة والفساد. بل زاد الوضع سوءاً، حيث تزامن مع ذلك الانفتاح، الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا<sup>(14)</sup>، خاصة بعد تسارع وتيرة الانفتاح، وتطبيق سياسات اقتصادية رأسمالية كان لها العديد من الآثار السلبية على قطاعات واسعة من المجتمع، كان من ملامحها الغلاء وارتفاع الأسعار وانتشار الفساد والبطالة، الأمر الذي دفع أبناء الشعب الليبي إلى الخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت من حيث القوة والضعف من مكان لآخر، وسارت قدماً حتى وصلت إلى الصدام المسلح مع النظام وأنصاره في منتصف شباط 2011، بفعل الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة<sup>(15)</sup>.

#### ب. الأسباب الاجتماعية:

لعب العامل الاجتماعي دوراً هاماً في تصاعد حالة الاحتجاجات وتطورها نحو الثورة، وجاء تأثير هذا العامل من خلال حالة التغيير الديمغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا قبيل الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب (أقل من 25 سنة)، والتي شكلت (52%) من مجموع السكان.

حيث كانت هذه الفئة ترفض حالة التناقض القائمة بين الشعارات والمثل التي تربوا عليها ونشأوا في إطارها، والتي تؤكد قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب، وبين واقع يناقض ذلك تماماً في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة والفساد التي هددت قطاعات كبيرة من الشباب، الأمر الذي خلق لديهم حالة من عدم الرضى تجاه تلك السياسات خاصة وأنهم كانوا يدركون جيداً أن بلادهم في مقدمة الدول العربية من حيث الثروة، إلا أنها في الواقع أقل تطوراً بل أنها تأتي في مستوى دول العالم الثالث الفقيرة جداً<sup>(16)</sup>.

ومما عزز حالة عدم الرضى هذه فشل حكم القذافي في تعزيز قيم الولاء والمواطنة، وبالأخص لدى فئة الشباب التي تعد أساس التنمية وعمادها وهدفها الرئيسي. فغياب الحرية، وتهميش مشاركة الشباب في الحياة العامة، وعدم تأسيس مؤسسات مختصة بقضاياهم ومتابعة مشكلاتهم، أسباب أدت

اللجان الثورية التي تغولت على السلطة، إلا أن ذلك المشروع من ناحية واقعية كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة، والنفوذ بين النخب داخل النظام، نظر له غالبية الليبيين نظرة توجس وارتياح، بسبب عدم جدية الإجراءات المتخذة وسلامتها. مثال ذلك، اللجنة التي شكلها القذافي تحت مسمى "اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد" إذ كانت انتقائية في أداء مهامها على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على القطاعات الاقتصادية والمالية الكبرى وإخضاعها لإشراف شخصيات موالية للنظام، مما أدى إلى تصاعد حدة التوتر الداخلي، وتنامي قوة المعارضة ضد النظام<sup>(27)</sup>.

### ثالثاً: الثورة الليبية والتدخل الخارجي:

اتسم الموقف الدولي، وخاصة الدول الغربية تجاه الأزمة الليبية منذ البداية بالعداء للنظام الحاكم، أما الموقف من المعارضة فكان مختلفاً، فنتيجة لافتقار العالم الغربي لمعلومات واضحة عن تشكيل قوى المعارضة وتوجهاتها الفكرية والسياسية والخوف من مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، وخاصة بعد تسريب أنباء عن قيام إدارة إسلامية بعد سقوط الدولة بيد الثوار، اتسم الموقف الغربي بالتردد، وعدم الوضوح، والتراوح ما بين الإقدام على مساعدة قوى المعارضة مالياً وإنسانياً، وفرض حظر جوي وتوجيه ضربات جوية لقوات القذافي ومنشآته العسكرية لحماية المدنيين، ورفض إمداد قوى المعارضة بالأسلحة اللازمة لمواجهة قوة النظام، ورفض أيضاً إرسال قوات برية لحسم النزاع لصالح المعارضة. الأمر الذي أضفى مستوى عالياً من الجمود على أرض الواقع؛ لعدم قدرة أي من طرفي الصراع على حسم النزاع عسكرياً لصالحه<sup>(28)</sup>.

وهذا ما يشير إلى أن حالة الجمود العسكري والسياسي التي شهدتها الأزمة الليبية خلال هذه المرحلة كانت تعكس في جوهرها طبيعة التضارب والتعقيد في المصالح الدولية، ففي الوقت الذي أكدت فيه مجموعة دول البريكس BRICS<sup>(29)</sup> (روسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا والصين) في اجتماعها السنوي الثالث في 14/ نيسان/ 2011 على ضرورة التسوية السلمية للأزمة ورفض التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا<sup>(30)</sup>، سارعت فرنسا منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي من جهة، وقيادة حملة تحريضية لحشد الدعم الدولي باتجاه التدخل العسكري في ليبيا من جهة أخرى، معتمدة في ذلك على موقف الجامعة العربية. ومدفوعة بعدة عوامل من أهمها: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعاني منها على المستوى الداخلي، بشكل أدى إلى

وعلى الصعيد الداخلي اتبع القذافي سياسة فرق تسد للحفاظ على استمرارية سلطته، والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية تضمنها كتابه المسمى بـ "الكتاب الأخضر"<sup>(22)</sup> الذي استمد أفكاره من مجموعة من الأيديولوجيات المختلفة (عربية وإسلامية واشتراكية)<sup>(23)</sup>.

سعى القذافي من خلال الكتاب الأخضر إلى ترسيخ مجموعة من القيم الأساسية في الهوية الثقافية الليبية، من الأمثلة عليها: "المواطنون شركاء لا أجراء، البيت لسكانه، الأرض ليست ملكاً لأحد"، واعتمد في نشر أيديولوجيته على مجموعة من المؤسسات، ممثلة بالمؤتمرات واللجان الشعبية، التي أعطت النظام قدراً من الشرعية، ومنحته القدرة على الضبط والسيطرة.

كما اعتمد أيضاً، في عملية نشر أيديولوجيته، على قدرته الاقتصادية العالية المتشكلة من عائدات النفط من جهة، والقمع الشديد ضد كافة صور المعارضة ورموزها داخل البلاد وخارجها من جهة أخرى.

ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الشعب، ورغم التنظيمات والهياكل الشعبية الهادفة إلى ترجمة فلسفة الكتاب الأخضر بشأن حكم الشعب لنفسه، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية بمستوياتها المختلفة، وعلى رأسها مؤتمر الشعب العام الذي هو بمثابة السلطة التشريعية. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بالدرجة الأولى بيد اللجان الثورية التي كانت تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين والمؤمنين بفكر القذافي، وطروحات الكتاب الأخضر<sup>(24)</sup>.

لعبت اللجان الثورية الدور الأهم والأساسي في الحياة السياسية الليبية خلال مرحلة حكم القذافي، حيث كانت السلطة تنقسم إلى قسمين:

**الأول:** سلطة الشعب المتمثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، ومؤتمر الشعب العام<sup>(25)</sup>، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة.

**الثاني:** سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي بالقذافي، ثم مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية، ولها سلطات واسعة في كافة الأمور.

أدى تسلط اللجان الثورية على السلطة إلى حدوث عزوف شعبي عن المشاركة في الحياة السياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فئة من المحتركين للسلطة والثروة، أصبح من الصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد الذي عم البلاد<sup>(26)</sup>.

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحية، الذي أطلقه ابن القذافي سيف الإسلام كمحاولة لتقليص نفوذ

البري، فلكي يتم إصدار قرار من مجلس الأمن كان على أمريكا استبعاد فكرة الغزو البري تجنباً لنقض روسي صيني، لذا كان الاكتفاء بالضربات الجوية هو الحد الأقصى لأي قرار. كما لم يكن من مصلحة أمريكا التورط في فتح جبهة جديدة في الشرق الأوسط تضاف إلى جبهة العراق وأفغانستان، إضافة إلى رغبة أمريكا في إظهار دعمها للمطالب الديمقراطية وفي الوقت نفسه رغبتها في أن لا تحدث الثورات العربية تحولاً جذرياً في سياسات دول المنطقة يمس مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل<sup>(33)</sup>.

في حين سعت بريطانيا إلى اللحاق بركب التدافع الدولي متخذة موقفاً منسجماً إلى حد كبير مع الموقف الأمريكي - الذي يدعو إلى التدخل العسكري - من منطلق قناعتها بأن سلامة مصالحها وخياراتها الاستراتيجية لا تتحقق إلا من خلال السياسات الأمريكية<sup>(34)</sup>.

أما ألمانيا فقد رفضت التدخل العسكري معتبرة ما يحدث في ليبيا لا يهدد أمن الدول الغربية من ناحية، كما أنه سيحمل الاقتصاد الأوروبي نفقات هائلة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها، لذا بقيت خارج العملية. في حين اتسم موقف بقية دول حلف شمال الأطلسي (إيطاليا، تركيا، اليونان) بالغموض والتردد في إطار تضارب المصالح الدولية. أما روسيا والصين ففي الوقت الذي أكدت فيه على القرارات الدولية الهادفة لحماية سلامة المدنيين، رفضت التدخل العسكري خاصة البري، خوفاً من قيام نظام حكم في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي موالياً للغرب<sup>(35)</sup>.

وتفاعلاً مع الأزمة خاصة بعد حمل الثوار السلاح ومطالبات المجلس الوطني الانتقالي، وجامعة الدول العربية في قرارها رقم (7298) من مجلس الأمن فرض حظر جوي على ليبيا تبنى مجلس الأمن قرار رقم (1973) الصادر بتاريخ 2011/3/17 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر السفر إلى ليبيا وتجميد الأصول الليبية في البنوك الغربية إضافة إلى حظر الطيران في الأجواء الليبية<sup>(36)</sup>.

وبناءً على قرار مجلس الأمن قامت دول حلف شمال الأطلسي بعملية عسكرية جوية نفذتها (18) دولة من دول الحلف ضمن عملية سميت بعملية "الحامي الموحد"<sup>(37)</sup>.

لقد جاء تدخل حلف الناتو بعد أن أصبح وضع الثورة حرجاً في مواجهة قوات القذافي، وكان الهدف من الحملة العسكرية التي استمرت ستة أشهر بدءاً من 19/أذار/ 2011 - 31 تشرين الأول/ 2011 توفير الحماية للمدنيين بكافة الوسائل اللازمة من خلال توجيه ضربات جوية لتدمير المقرات الرئيسية

تدني شعبية الرئيس الفرنسي ساركوزي (Nicolas Sarkozy) الذي رأى في الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدور الفرنسي في مجال الحصول على مكاسب مادية، من دولة ثرية من خلال المساهمة في عملية الإعمار والبناء بعد الحرب. ومن العوامل التي كانت تقف أيضاً وراء الموقف الفرنسي، إضافة إلى ذلك ما كان لفرنسا من حسابات تاريخية ترتبط في الصراع القائم ما بين ليبيا وتشاد الحليفة لفرنسا على مناطق حدودية من جانب، ومعارضة القذافي الشديدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط - الذي كانت تقوده فرنسا - وسعيه إلى حشد الدول العربية للوقوف ضد هذا المشروع، بحجة أنه يفصل عرب أفريقيا عن بقية القارة، مما أثار حفيظة فرنسا. إضافة إلى سياسة ليبيا المعادية لفرنسا في القارة الإفريقية وبشكل خاص في مجال الاستثمارات المالية<sup>(31)</sup>.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتسم موقفها بالتردد متأثراً بثلاثة اتجاهات تتعلق بالمؤسسات والمصالح الأمريكية وهي:

**الأول:** يمثل وجهة نظر الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى ليبيا حتى ولو كان عن طريق الحرب.

**الثاني:** يمثل وجهة نظر وزارة الدفاع التي لا ترغب في خوض حرب لصالح الشركات النفطية.

**الثالث:** البيت الأبيض ويرى ضرورة رحيل القذافي<sup>(32)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التردد إلا أن أمريكا اندفعت منذ وقت مبكر من بروز الأزمة إلى مناوئة النظام الليبي، من خلال السعي بجدية إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (1973) مدفوعة بعدة عوامل من أهمها: خطأ القذافي الاستراتيجي المتمثل في استخدام القوة المسلحة ضد المظاهرات الشعبية منذ البداية بشكل أدى إلى تحولها إلى حركة تمرد مسلحة في بلد يقع بين دولتين هما (تونس ومصر) التي تسعى أمريكا إلى تحقيق نوع من الاستقرار بهما بعد انتهاء ثورتيهما بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية. إضافة إلى الحسابات التاريخية مع نظام القذافي الذي كان يقوم بتمويل العديد من العمليات المعادية للمصالح الأمريكية، كما رأت أمريكا أن التدخل في الأزمة الليبية سيمنحها الفرصة لتغيير الصورة السيئة التي علقت بها في العراق. وذلك من خلال القيام بعمل مع المجموعة الدولية تحت مظلة مجلس الأمن وبغطاء عربي وفقاً لقرار الجامعة العربية الذي طالب بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى الاستفادة من عائدات مشاريع الإعمار في ليبيا بعد الحرب كون ثروة ليبيا النفطية تضمن ذلك.

لقد كان الموقف الأمريكي يعاني تناقضات حادة أبرزها رسم خط فاصل قبل التدخل بين عملية القصف الجوي والغزو

خارطة الطريق التي وضعها لبناء مؤسسات الدولة، والطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه، والتي تأثرت إلى حد كبير بالقبلية والجهوية، وتهميش أعضاء أصليين من الثوار مما مهد الطريق للمساس بأهداف الثورة<sup>(41)</sup>.

في 7/ تموز/ 2012 جرت الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام (البرلمان)<sup>(42)</sup>، وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها كانت الأولى في ليبيا منذ (60) عاماً، وفي مجتمع عاش (42) سنة تحت سلطة حكم مستبد احتكر السلطة، واستبد بالمناصب، وكبت الحريات وطبق سياسة تقوم على أساس التمييز والإقصاء والتهميش. ولقد شككت هذه الانتخابات مجالاً واسعاً لإبراز كافة القوى والتيارات الطامحة في الوصول إلى السلطة، والتي يمكن بيانها بما يلي:

1. الليبراليون أو ما يسمى بـ "تحالف القوى الوطنية".
  2. حزب العدالة والبناء (جماعة الإخوان المسلمين) والذي تأسس في شهر آذار/ 2012 بقيادة محمد صوان.
  3. حزب الوطن الذي يمثل الحركة الإسلامية الليبية للتغيير، بقيادة عبد الحكيم بالهاج والذي تأسس محل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا في 15/شباط/2011 قبل يومين من اندلاع الانتفاضة الشعبية.
  4. حزب جبهة الإنقاذ الذي كان يشكل المعارضة للنظام في الخارج وتشكل خارج ليبيا في تشرين الأول/ 1981 وقاد عدة محاولات للإطاحة بنظام القذافي<sup>(43)</sup>.
- وجاءت نتائج الانتخابات لصالح تحالف القوى الوطنية (الليبراليون) الذي يقوده رئيس الوزراء السابق محمود جبريل، حيث حصل على (39) مقعداً من أصل (80) مخصصة لنظام القوائم، واحتل حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين المركز الثاني بحصوله على (17) مقعداً، أما بقية الأعضاء وعددهم (120) عضواً أي بنسبة (60%) فقد كانوا من المستقلين<sup>(44)</sup>.

وبصفة هذا المجلس هيئة منتخبة وممثلة للشعب، قام في 14/تشرين أول باختيار الدبلوماسي السابق علي زيدان<sup>(45)</sup> لتشكيل حكومة ائتلافية انتقالية، كما انتخب المجلس في الوقت نفسه جمعية تأسيسية لصياغة دستور البلاد<sup>(46)</sup>.

لقد كانت أهم الإشكالات التي واجهت ليبيا خلال هذه المرحلة هي الافتقار للحاكمية الرشيدة، فالمؤتمر الوطني كيان فيه إشكالات كبيرة حيث لم يكن يمتلك صلاحيات البرلمان بالمعنى السياسي الكامل (أي التشريع والرقابة)، بل كان يقتصر دوره كمجلس لصياغة الدستور، أو في أحسن الأحوال كهيئة من شأنها إعلان تشكيل الحكومة الانتقالية وإضفاء

للأجهزة الأمنية والقوات العسكرية التابعة للقذافي في كافة المناطق، الأمر الذي حد كثيراً من قدرة النظام الليبي على استخدام قواته الجوية وحرمان القوات البرية من غطائها الجوي بشكل قاد في النهاية إلى إسقاط النظام وحسم الأمر لصالح الثوار.

وقامت منهجية دول الناتو على أساس التدخل العسكري المحدود المعتمد على التدرج القائم على استخدام أقل جهد عسكري ممكن لتحقيق تأثيرات مرغوبة على الأرض على مدى زمني محدد، وخلال ستة أشهر من الهجوم دمرت قوات التحالف أكثر من (5900) هدف عسكري من خلال (9700) طلعة جوية تم توجيهها نحو أهداف حيوية محددة كان نتائجها قطع الإمداد والاتصال بين كتائب القذافي، الأمر الذي سهل حسم الأمر لصالح الثوار. وقد قامت فرنسا بحوالي ثلث الهجمات وبريطانيا شاركت بحوالي (20%) وأمريكا بحوالي (19%)<sup>(38)</sup>.

#### رابعاً: واقع السلطة الحاكمة بعد الثورة:

بعد انتهاء الصراع المسلح، وسقوط نظام القذافي، أعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة محمود جبريل في 27/ آذار/ 2011، وقد شكل هذا المجلس - الذي ضم أعضاء ممثلين عن كافة أنحاء ليبيا - حكومة سيادية مؤقتة تابعت شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من أن المجلس كان يحظى بالشرعية داخل ليبيا وخارجها، إلا أنه اتسم بالضعف وعدم القدرة على حكم البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ورث دولة تفتقد إلى مؤسسات وطنية وظيفية، كما هو الحال في مصر وتونس<sup>(39)</sup>، وكان نتيجة لعجز المجلس عن ضبط الأمور أن أسندت رئاسته إلى رئيس آخر هو عبد الرحيم الكيب<sup>(40)</sup> بتاريخ 31/تشرين الأول/2011، وعلى الرغم من هذا التغيير إلا أنه لم يحدث تطور واضح في عملية ضبط أمور البلاد، ولعل ذلك راجع إلى عدم امتلاك المجلس استراتيجية واضحة وآليات لتفعيلها تقوم على أسس سليمة في التعامل مع التحديات القائمة، والتي كان من أهمها الميليشيات المسلحة والجماعات المتشددة، التي كانت قد تغولت على السلطة والمجتمع بعد الثورة، ومارست العديد من الخروقات، التي هزت أمن المجتمع على كافة المستويات.

لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي متواضعاً، وهذا ما يتضح من خلال قراراته المتخذة تجاه القضايا الحيوية خلال هذه المرحلة، مثال ذلك، عدم القدرة على حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت، والغموض الذي اتسمت به

الدستور تجاوباً مع ضغوط جهوية مارسها إقليم برقة خاصة دعاة الفدرالية الذين هددوا بالانفصال.

وقد نص التعديل على أن تكون اللجنة منتخبة من الشعب وليست معينة من البرلمان. ومع أن المجلس الانتقالي حاول في البداية تجاهل الدعوات الفدرالية في المدن الشرقية، إلا أنه اضطر إلى الرضوخ بعد أن اتجه المحتجون إلى الاعتصام في منطقة الوادي الأحمر، الذي يمثل حلقة الوصل بين طرابلس وبرقة والتهديد بإقفال المواقع النفطية، بل الأكثر من ذلك التهديد بإيقاف الانتخابات، وقد نص التعديل على أن يتم انتخاب أعضاء لجنة الستين مباشرة، وبالتساوي بين المناطق الثلاثة (فزان، برقة، طرابلس)، وكان هذا التعديل قراراً ناجحاً في تلك الفترة؛ لتجنب البلاد حالة الفوضى والصراع ما بين الأقاليم، وخاصة مع مجلس برقة وذراعه العسكري، كما قوى بالوقت نفسه عوامل التوافق حول الصيغة النهائية لدستور البلاد<sup>(51)</sup>.

بعد انتهاء الانتخابات، وتشكيل المؤتمر الوطني، حدث تغيير في عملية تنفيذ ما نصت عليه المادة (30) وتعديلاتها السابقة الذكر، فعلى الرغم من أن المؤتمر الوطني سعى أولاً إلى تكليف لجنة خاصة بالحوار المجتمعي، لمناقشة تشكيل هيئة تأسيسية لانتخاب أعضاء لجنة الدستور، الأمر الذي سيكون من شأنه توسيع دائرة الحوار الوطني، إلا أن هذا الحوار سرعان ما توقف عندما قرر المؤتمر الوطني العام في 6/ شباط/ 2013 اختيار لجنة إعداد الدستور عبر آلية الانتخابات، وقد صادق على هذا القرار (87) عضو من أصل (97) عضو من أعضاء المؤتمر الذين حضروا الجلسة من أصل (200). وهذا ما يشير إلى انعدام التوافق الضروري على قضية حيوية ترتبط بتحديد شكل النظام السياسي في البلاد، وهكذا حمل التعديل الذي جرى على المادة (30) في طياته بذوراً للاختلاف والصراع على أكثر من مستوى<sup>(52)</sup>.

### تحديات ما بعد الثورة (المرحلة الانتقالية) 2011-2013

ورثت السلطة القائمة في ليبيا بعد ثورة 2011 دولة بلا تشريعات ولا مؤسسات، علاوة على التحديات الصعبة على كافة الصعد والمستويات، والتي يمكن بيانها على النحو التالي: أولاً: التحدي الأمني:

يعتبر التحدي الأمني، والمتمثل بخروج الميليشيات والعديد من القوى المسلحة على سلطة الدولة، من أهم التحديات التي واجهت ليبيا بعد الثورة، فعلى الرغم من التنسيق المشترك في بداية الثورة ما بين قيادات الثوار والميليشيات - التي كانت تتبع قوى سياسية وقبيلية متعددة - من جهة، والمجلس الوطني

الشرعية عليها، بمعنى أنه كان قائماً دون هدف واضح ومسؤوليات محددة. كما أنه كان يتكون من خليط من التكتلات الحزبية والمرشحين المستقلين، الذين شكلوا (60%) من الأعضاء، وهذا يعني أن الأحزاب الممثلة، حتى ولو شكلت ائتلاًفاً، فإنها لن تصبح أغلبية دون استمالة أعضاء مستقلين. ومما عقد المشكلة أمام المؤتمر الوطني أنه لم يكن لدى أي من أعضائه خبرة سابقة في عملية التشريع أو العمل البرلماني<sup>(47)</sup>.

ومنذ البداية عانى المؤتمر الوطني من حالة الصراع بين الأعضاء، بسبب اختلاف المصالح الشخصية (جهوية أو قبلية أو فكرية)، مما حال دون الوصول إلى التوافق حول قضايا حيوية تتعلق بمصلحة الوطن العليا مثل: الدستور، والوضع الأمني والمصالحة الوطنية، وهذا ما جعله هدفاً للانتقاد الشعبي، والمطالبة بحله<sup>(48)</sup>. الأمر الذي انعكس سلباً على ثقة الشعب الليبي في قدرة السلطة القائمة على تحقيق تطلعاته نحو الديمقراطية، وتشكيل الدولة المدنية الحديثة دولة القانون والمؤسسات<sup>(49)</sup>.

لقد ورثت السلطة القائمة في ليبيا بعد الثورة دولة بلا دستور ولا تشريعات ولا مؤسسات واضحة تنظم علاقات المجتمع، بما يحقق حالة الأمن والاستقرار، ومما زاد الأمر سوءاً في ظل هذا الوضع حالة الصراع وعدم التوافق بين القوى المختلفة حول التشريعات التي تمنح السلطة القائمة شرعية فرض القانون على الأطراف المتنازعة، وقد انعكست حالة الصراع هذه بشكلٍ سلبي على التشريعات. وهذا ما يتضح من خلال نصوص الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 3/ آب/ 2011 حيث اتسمت مضامينه بالتناقض نتيجة الصراع بين القوى المختلفة، مثال ذلك المادة (30) التي تحدد بموجبها شكل وطبيعة النظام السياسي الليبي الانتقالي ومراحله، وخارطة الطريق لعملية الانتقال إلى الدولة الدستورية<sup>(50)</sup>، إلا أنه نتيجة الخلاف، قام المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 16/ آذار/ 2012 بإقرار تعديل دستوري تقرر بموجبه إنشاء لجنة مكونة من (60) عضواً بدلاً من الهيئة التأسيسية. وهذا ما أدى إلى سلب المؤتمر الوطني العام صلاحياته الدستورية، وإسناد عملية صياغة الدستور إلى جمعية الستين. وبسبب الرفض الذي واجهه هذا التعديل من قبل العديد من الأطراف، - وخاصة مناطق شرق ليبيا التي طالبت بتساوي المقاعد ما بين (طرابلس وبرقة وفزان) - قام المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 6/ تموز/ 2012، وقبل إجراء انتخابات المجلس الوطني بيوم واحد بإجراء تعديل آخر على المادة (30) فيما يتعلق بتشكيل لجنة



في هذا التوجه وعززت خطر الميليشيات على الوضع الأمني، حيث إنَّ الميليشيات التي تشكلت على أساس مناطقي رفضت تسليم أسلحتها من منطلق الحفاظ على مصالحها الشخصية. ولتدعيم وضعها اتجه كل منها إلى إقامة تحالف مع أحد التيارات السياسية<sup>(58)</sup>، الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على القوى السياسية داخل المؤتمر الوطني، التي ترتبط معها بمصالح مشتركة، مثال ذلك: تحالف ميليشيات الزنتان مع العلمانيين، وتحالف ميليشيات مصراته مع الإسلاميين<sup>(59)</sup>.

ومما زاد من خطر الميليشيات على الوضع الأمني الانقسام القائم داخل المجلس الوطني، والمتمثل بتحالف القوى الوطنية والعلمانيين ضد جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي فتح المجال أمام الميليشيات إلى ممارسة العديد من الاختراقات الخارجة عن القانون مثل اختطاف مسؤولين<sup>(60)</sup> مقابل المال، وتهريب الأسلحة والسيطرة على مناطق حيوية، كمطارات وأحياء سكنية<sup>(61)</sup>.

وكان من أهم الأمثلة على هذه الاختراقات وأكثرها دموية بعد تحرير طرابلس، ما قامت به ميليشيات مصراته في حي (الغرغور) بطرابلس في شهر تشرين ثاني 2013 من استخدام العنف ضد السكان المتظاهرين رفضاً لوجود الميليشيات في المدينة راح ضحيتها (40) مدنياً<sup>(62)</sup>، الأمر الذي فرض على الحكومة إنزال الجيش الليبي إلى شوارع طرابلس لحفظ الأمن، مما أدى إلى خروج الميليشيات من المدينة، وكان هذا النجاح الأول لحكومة زيدان في مواجهة الميليشيات، وإظهار حق الدولة في استخدام القوة<sup>(63)</sup>.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: ما هو دور الجيش الليبي في الثورة ومواجهة التحدي الأمني بعد الثورة؟ تشير المصادر إلى أنه على الرغم من أن ليبيا تعد من أكثر دول المنطقة إنفاذاً على التسليح، إلا أن أغلب الوحدات العسكرية التابعة للجيش النظامي كانت ضعيفة التدريب والاحتراف القتالي، ومحدودة الخبرة إلى الحد الذي قلص قدرتها على الأداء العملي في هذه المرحلة الحرجة. ويمكن القول إن ليبيا خلال العهد السابق للثورة لم تكن تمتلك جيشاً قوياً ومنظماً كما هو الحال في الدول التي سبقتها بالثورة (مصر وتونس)، وجاء ذلك بقصد مدير من قبل القذافي الذي كان يخشى الجيش ولا يثق به، ويعتبره خطراً على نظامه، ولهذا قرر حله مع الاحتفاظ بقوة محددة لم تكن تتجاوز (55) ألف جندي، والاستعاضة عنه بفكرة "الشعب المسلح"، وذلك من خلال تدريب الشعب على السلاح، على أن يبقى السلاح - والذي بلغت قيمته نحو (13) مليار دولار وهذا ما يفوق بكثير

الانتقالي من جهة أخرى. والذي أدى إلى تحرير طرابلس، وإسقاط نظام القذافي.

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي لعبته بعض الميليشيات، مثل: ميليشيات الزنتان، وميليشيات مصراته في الحفاظ على أمن العديد من المناطق<sup>(53)</sup>، إلا أن هذا الدور لم يلبث أن اتجه نحو المسار السلبي، فنتيجة لغياب مؤسسات الدولة الفاعلة وخاصة العسكرية والأمنية، وضعف سطوة السلطة القائمة أخذت الميليشيات المسلحة تتدخل في شؤون الدولة المدنية الداخلية وتتحكم في إدارتها دون الرجوع إلى المجلس الوطني الانتقالي صاحب الشرعية في هذا الإطار. الأمر الذي فسح المجال واسعاً لوقوع الصراع ما بين السلطة الحكومية والميليشيات على السلطة<sup>(54)</sup>.

ومما هو لافت للنظر تضاعف عدد المجموعات المسلحة بعد الإعلان رسمياً عن تحرير البلاد في 23/ تشرين أول / 2011 إلى عدة مرات، حيث بلغ عدد الثوار المسلحين المسجلين لدى اللجنة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بعد الثورة (143) ألف مسلح، في حين أكدت التقارير أن أعداد من حملوا السلاح ضد كتائب القذافي لم يتجاوزوا (30) ألفاً. وهذا ما جعل عدد الثوار المسلحين داخل المدن يفوق عناصر الكتائب الأمنية الرسمية التابعة للدولة<sup>(55)</sup>.

لقد كانت الخطط الحكومية التي وضعت خلال هذه المرحلة لمعالجة الوضع الأمني ضعيفة، وغير قادرة على إحداث تطور ملموس على أرض الواقع، وخاصة في مجال بناء مؤسسات الجيش والشرطة؛ لذا أدى إخفاق الحكومة في ملء الفراغ السياسي القائم، وإيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية إلى توسع القوى المختلفة في تشكيل الميليشيات المسلحة.

كما أدى عدم امتلاك السلطة الحكومية (المجلس الانتقالي) لحصرية الاستخدام الشرعي للقوة، في ظل عدم وجود خطط واستراتيجيات عملية قابلة للتطبيق إلى مضاعفة خطر التنظيمات والميليشيات المسلحة على الوضع الأمني<sup>(56)</sup>، ومن جانب آخر فسح ضعف الحكومة المجال واسعاً أمام المجالس المحلية والمسلحين للقيام بأداء وظائف الحكومة في مواجهة قضايا حيوية، خاصة في المجال الأمني، وضبط العديد من الخروقات<sup>(57)</sup>.

لقد سعت الحكومة، في محاولة منها لتنظيم الوضع الأمني، إلى دمج الميليشيات في القطاع الأمني والجيش من خلال تسجيل التنظيمات الشرعية (أي التي تعمل في ظل الحكومة) في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وإعفاء غير الراغبين، شرط تسليم أسلحتهم، والعودة إلى الحياة المدنية.

إلا أن حالة الصراع السياسي القائمة في البلاد أثرت سلباً

**ثانياً: التحدي الاقتصادي:**

تعتبر العوامل الاقتصادية وما كان لها من انعكاسات سياسية واجتماعية من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الثورة كما أشرنا سابقاً، لذلك أصبحت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية بعد الثورة مطلباً حيوياً لتحقيق أمن المجتمع والدولة، خاصة فيما يتعلق بموضوع البطالة، وتدني المستوى المعيشي والعدالة في توزيع الثروة، ومحاسبة الفساد.

كانت الإشكالية الاقتصادية الكبرى التي واجهت الحكومة بعد الثورة هي التراجع الكبير في عملية إنتاج النفط وتصديره، الأمر الذي انعكس سلباً على وضع الحكومة المالي؛ بسبب العجز في حجم الواردات الضرورية للإنفاق، خاصة على المستوى الأمني.

فقد انخفض إنتاج النفط حسب تقديرات البنك الدولي من (1049) مليون برميل في كانون الثاني/ 2011 إلى (22) ألف برميل في شهر تموز/ 2011 نتيجة الصراع. كما انخفض إجمالي نمو الناتج المحلي بنسبة (60%).

وفي الوقت الذي كان يتطلع فيه الشعب إلى الحكومة لتحقيق تطلعاته، والتي جسدتها شعارات الثورة، شهدت بنود الإنفاق الجاري ارتفاعاً هائلاً؛ نتيجة تضخم فاتورة الرواتب والأجور والتعويضات والدعم المقدم للمتضررين. يؤكد ذلك الميزانية التي أعلنتها الحكومة في شهر آذار/ 2012 حيث بلغ حجم الإنفاق العام فيها (50%) من إجمالي الناتج المحلي لعام 2012<sup>(67)</sup>.

ومما ساعد على تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الثورة، كما تشير المصادر ارتفاع مؤشرات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات، حيث تعرض إنتاج النفط المصدر الأساسي للاقتصاد للاعتداء سواءً في عمليات استخراج أو تصديره، مثال ذلك ما حدث في حقول مثلث ليبيا النفطي في الشرق من قيام تنظيم مسلح من قوة تسمى "حرس المنشآت النفطية" بتصدير النفط لحسابهم الخاص ضمن عمليات قرصنة بمساعدة أطراف خارجية<sup>(68)</sup>.

ومن جانب آخر كانت عملية استخراج النفط تتعرض في كثير من الأحيان للانقطاع؛ بسبب الإضرابات التي يقوم بها العمال والموظفون لتحسين أوضاعهم، أو في بعض الأحيان بتوجيه من قبل تيارات وقوى سياسية لممارسة ضغوط على الحكومة للإذعان؛ لمطالبها.

وفقاً لتصريحات مؤسسة النفط الوطنية الليبية فُدرت الخسائر من هذه الاعتداءات والانقطاعات بخمس مليارات دولار من واقع حجم الإيرادات.

ونظراً لكون القطاع النفطي يشكل الأساس الأول للاقتصاد

حاجة الجيش الليبي النظامي المحدود العدد - في مخازن تحت سيطرة كتائب وقوات الأمن الخاصة التي يترأسها أبناءه وأفراد قبيلته، وقد تشكلت هذه الفكرة عند القذافي بعد محاولة الانقلاب التي قام بها عمر عبد الله المحيشي عضو مجلس قيادة الثورة 1975، لذا كان يستبعد أن يلعب الجيش دوراً في حسم الصراع في ليبيا بين النظام والمعارضة، كما فعل الجيش المصري والتونسي<sup>(64)</sup>.

لقد كان موقف الجيش الليبي من ثورة 17/ شباط 2011 منقسماً مقارنة بدور الجيش المصري والتونسي، حيث كانت الكتائب التابعة للقذافي والتي يقودها هو وأبناؤه وأقرباؤه طرفاً رئيسياً في الصراع، في حين انشقت كتائب أخرى، منها ما تفكك، ومنها ما انضم إلى الثوار.

وبعد سقوط نظام القذافي، وتفكك المؤسسات العسكرية والأمنية، قامت الحكومة الانتقالية التي تشكلت بعد الثورة بمحاولة تأسيس جيش وطني فاعل؛ كحل أمثل لضبط الوضع الأمني، الذي تعيشه البلاد<sup>(65)</sup>.

وقد أحرزت الحكومة بعض التقدم في هذا الجانب عندما قامت في شهر آذار/ 2012 بتشكيل قوة المهام المشتركة من أفراد الجيش والأمن المنشقين عن النظام السابق، إضافة إلى قوة مكونة من (8000) جندي ليبي تم تدريبهم وإعدادهم من قبل الدول الكبرى: أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وتم توزيع هذه القوة على الجيش والشرطة.

ويمكن بيان القوات العسكرية الشرعية المعترف بها من قبل الحكومة بما يلي:

1. الجيش النظامي: وكان يتكون من الكتائب المنشقة عن نظام القذافي ويتبع وزارة الدفاع، وكان يفقد إلى التنظيم والخبرة.
2. غرفة عمليات الثورة: تأسست بأمر من المؤتمر الوطني من مجموعة من تنظيمات الثوار لتحقيق أمن طرابلس، إلا أنه لم تلبث أن جردت من مهامها بعد مشاركة عناصر منها باختطاف الرئيس زيدان.
3. وحدة مكافحة الجريمة: وهي وحدة تابعة لوزارة الداخلية.
4. أمن المنشآت النفطية: وتتبع وزارة الطاقة والدفاع.
5. قوة درع ليبيا: وهي من أقوى الجماعات المسلحة من حيث العدد، تأسست عام 2012 كحل مؤقت لضم الثوار ودمجهم في الدولة، وتتبع وزارة الدفاع.
6. المجلس العسكري لقوات الزنتان: تأسس عام 2011.
7. كتبية القعقاع: تتبع وزارة الدفاع.
8. قوى محلية صغيرة داخل المدن تتبع المجالس المحلية<sup>(66)</sup>.

تحتوي على (80%) من مخزون النفط<sup>(72)</sup>.

لقد انطلق دعاة نظام الحكم الفدرالي من منطلق حرصهم على إبراز هويتهم الإقليمية والجغرافية في السلطة، هذه الهوية التي تعرضت للتهميش والإهمال زمن حكم القذافي، كما كانت هذه الأقاليم تفتقد الثقة بحكومة طرابلس وغير مقتنعة بجديتها في خدمة مصالح هذه المناطق، ويشكل خاص في مجال توجيه موارد إضافية لتصحيح أخطاء الماضي، لذا عقد في 6/أذار/ 2012 اجتماع في برقة تحت اسم مؤتمر شعب برقة أعلن فيه عن قيام كيان برقة بزعامة أحمد الزبير السنوسي، أحد ضباط العهد الملكي، وتم خلال هذا المؤتمر تشكيل مؤسسات الإقليم، جيش ومكتب تنفيذي، وحكومة لإدارة الإقليم، كما تم تقسيم الإقليم إلى أربع محافظات، هي: (طبرق، بنغازي، الجبل الأخضر، إجدابيا)<sup>(73)</sup>.

ومما عزز الدعوات الفدرالية في هذه المناطق وخاصة برقة وفزان هو امتلاك برقة تحالفاً عشائرياً قوياً ومستقلاً عن الميليشيات، وكذلك قيام مجموعات قبلية وعرقية في فزان بإعلان دعمهم الصريح لأي مسعى نحو الاستقلال الذاتي، وخاصة في فترات تراجع كفاءة الحكومة (حكومة زيدان) والمؤتمر الوطني في ضبط الأمور<sup>(74)</sup>.

ومن الأسباب التي وقفت أيضاً وراء الدعوات الفدرالية: استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحول من مدينة بنغازي مركز قيادة الثورة، إلى طرابلس العاصمة بعد تحريرها، والعودة إلى تطبيق نظام حكم بيروقراطي في إطار انتشار ملامح الفساد المالي والإداري، وشعور الناس بالإحباط والتهميش، وعجز الحكومة عن إيجاد حلول جذرية تشعر المواطنين بالأمان<sup>(75)</sup>.

لقد كان الاعتقاد لدى دعاة الفدرالية يقوم على أن تقسيم المهام والاختصاصات بين السلطة المركزية والأقاليم أكثر نفعاً وفائدة في مجال التنمية، وخدمة مصالح كافة الأقاليم والمناطق، ويساعد في الوقت نفسه على التخلص من الآثار السلبية للعهد السابق، ويحقق العدالة والتوازن بين جميع المواطنين. كما أن الفدرالية برأيهم ستكون هي الطريق الأمثل نحو الوصول إلى الدولة الديمقراطية المتعدنة، التي تقوم على أساس مبدأ العدالة والمساواة. وعلى الرغم من هذه الذرائع إلا أنه يمكن القول إن الدعوة الفدرالية لم تكن توجهاً وعقيدة راسخة لدى سكان الأقاليم، بل كانت ردة فعل طبيعية نتيجة الخبرة السلبية المتشكلة لديهم عن السلطة المركزية، بسبب ممارسات العهد السابق من جانب، وحالة الصراع القائمة على السلطة بعد الثورة من جانب آخر.

إلى جانب هذا التيار الفدرالي وجد تيار آخر رفض الفدرالية، مثلته الحركة الإسلامية والحكومة على أساس أن هذه

الوطني الليبي، قامت الحكومة في بداية عام 2012 بوضع استراتيجية تهدف إلى استعادة هذا القطاع لعافيته؛ حتى تتمكن من إعادة بناء البنى التحتية والمنشآت التي تضررت بسبب الحرب، واستحداث البنى والمؤسسات الضرورية للدولة الحديثة. وكان نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا الإطار أن شهد الاقتصاد الليبي خلال العام 2012 انتعاشاً واضحاً حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2012 (302) مليون برميل أي ما يعادل بالمتوسط (1042) برميلاً يومياً، وهذا ما أدى إلى حدوث انخفاض على نسبة التضخم، وزيادة نسبة الفائض، وخاصة بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة، التي جمدت الأصول الليبية في الخارج<sup>(69)</sup>.

**ثالثاً: شكل الدولة الليبية (الدعوات الفدرالية وتقسيم البلاد):**

عرفت ليبيا قبل الثورة ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم، هي: الملكية التي تشكلت بعد الاستقلال، ثم الجمهورية التي أطاحت بنظام الحكم الملكي والتي طبقت نظام حكم استبدادي، ثم ما عرف بالجمهورية، التي تحولت إلى نظام إقطاعي دفع الشعب إلى الثورة.

لقد افتقدت ليبيا خلال المراحل السابقة للثورة لمفهوم الدولة التي تقوم على أساس المؤسسية، حيث اختطف رموز السلطة المؤسسات، وتم تحويلها إلى شركات خاصة، أو مؤسسات قبلية أو عائلية.

لذلك برزت الحاجة بعد الثورة إلى قيام حوار وطني يعقبه استفتاء شعبي لاختيار نظام الحكم الذي يعبر عن إرادة الشعب، وكان الحوار القائم ينصب حول الفدرالية، أو النظام الموحد<sup>(70)</sup>.

لقد دخلت ليبيا في ظل نظام الحكم الاتحادي للمرة الأولى عام 1949 بعد إعلان الملكية السنوسية، التي شكلت ملكية اتحادية ضمن الولايات الليبية الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) تم إدارتها بموجب دستور وضع من قبل لجنة تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(71)</sup>.

وفي 26/ نيسان/ 1963 أعلن ملك ليبيا إدريس السنوسي إنهاء النظام الاتحادي الفدرالي، الذي قسم البلاد إلى ثلاثة أقاليم، وإقامة المملكة الليبية ذات النظام السياسي الموحد.

بعد انتهاء الحرب، وسقوط نظام القذافي عاد الجدل بين القوى السياسية حول الفدرالية والنظام الموحد من جديد، وكانت الدعوة إلى الفدرالية تسيطر على قطاع واسع من القوى، مثل: أنصار الحركة السنوسية وبعض عناصر المعارضة لنظام القذافي، والتكتل الفدرالي الذي يضم جبهة إنقاذ ليبيا وزعامات سياسية وقبلية وعدداً من التنظيمات العسكرية المسلحة، وانتشرت هذه الدعوة بشكل واسع في المناطق الشرقية التي

التطهير، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية"، والنجاح في تطبيق الدعائم الخمس الأولى من شأنه أن يمهد الطريق نحو تحقيق الهدف الأسمى للعدالة الانتقالية، وهو المصالحة الوطنية، وترسيخ الانتماء.

النقطة المهمة التي ينبغي تأكيدها في هذا الإطار هي أن تحقيق أهداف العدالة الانتقالية لا يمكن أن يتم بصفة تحكيمية أو عشوائية، بل يجب أن يتم من خلال اتباع معايير واضحة ومحددة تضيء على آليات تطبيقها المصادقية والمشروعية، ومن أهم هذه المعايير: الالتزام بالقواعد الدولية للعدالة والإنصاف، ومراعاة الخصوصية الوطنية، ودعم السلطة القضائية وضمان استقلالها، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومعالجة الفرقة والانقسام بين أطراف المجتمع، واتباع إطار مؤسسي شامل، على أن تطبق هذه الإجراءات في إطار زمني واضح ومحدد.

كما يجب أن لا يفهم مصطلح العدالة الانتقالية من زوايا جزئية خاصة، بل يجب أن يؤخذ على أنه منهج يهدف إلى الإصلاح الشامل على كافة المستويات، وتطبيق هذا النهج يحتاج إلى توافر الحد الأدنى من الاستقرار والتوافق الوطني وهو أمر غير متوافر في ليبيا خلال مرحلة ما بعد الثورة، على الرغم من قيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات الجزئية في هذا الإطار، مثال ذلك إصدار المؤتمر، الوطني قانون العدالة الانتقالية، الذي تم بموجبه إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين غير المتهمين، كخطوة أولية في طريق المصالحة الوطنية، كما قام المؤتمر بموجب هذا القانون بإمهال الثوار (90) يوماً لتسليم الشخصيات المحتجزة لديهم من أتباع النظام السابق إلى الجهات القضائية ذات الاختصاص.

وبموجب المادة (26) من القانون المذكور تم تكليف وزارة العدل والدفاع - كلاً فيما يخصه - اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حالات الاعتقال المتعلقة بالمتهمين بجرائم من أتباع النظام السابق، في موعد أقصاه (90) يوماً من تاريخ صدور القانون، وذلك بإحالتهم إلى النيابة العامة.

النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها، وهي أن نجاح عملية العدالة الانتقالية يستوجب على الحكومة بمؤسساتها المختلفة القيام بعملية مصالحة وطنية شاملة بين كافة فئات المجتمع الليبي، وإلغاء ثقافة الفائز والخاسر، التي لا يمكن أن تؤدي إلى بناء مجتمع ديمقراطي آمن<sup>(79)</sup>.

#### خامساً: البنية القبلية للمجتمع:

تعتبر القبلية حقيقة اجتماعية واضحة في تاريخ ليبيا، لعبت دوراً كبيراً في صياغة ملامح الواقع بأبعاده المختلفة خلال

الدعوة تسعى إلى تقسيم البلاد، ويحرم ليبيا من ثرواتها النفطية؛ لأجل مصالح شخصية<sup>(76)</sup>.

#### رابعاً: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

تعرف العدالة الانتقالية بمجموعة التدابير القضائية، وغير القضائية التي تطبقها الدول القائمة من أجل معالجة ما ورتته من انتهاكات لحقوق الإنسان بعد الحرب، وتتضمن هذه التدابير (الملاحقات القضائية، لجان تحقيق تعويض أضرار إصلاح مؤسسات). وقد نشأ هذا المفهوم في ظل الاهتمام العالمي المتزايد في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مراحل ما بعد النزاعات، اتسع ليشمل العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية... الخ<sup>(77)</sup>.

في هذا الإطار يمكن القول، إن من أهم التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد الثورة، الثقافة التي تركزت بفعل سياسات النظام السابق في واقع المجتمع الليبي، الذي تبلغ فيه نسبة الشباب (60%)، بشكل جعله ينظر إلى السلطة الحكومية كنموذج بعيد عن العدالة وحقوق الإنسان، وقد تفاقم هذا الشعور بعد غياب الدولة بشكل أدى إلى تراجع معدلات الانتماء وتشويش مفهوم المواطنة.

ومما عوّد الوضع القائم، خلال هذه المرحلة الانتقالية، هو افتقار المجتمع الليبي نتيجة ممارسات العهد السابق إلى نخب سياسية تقود المجتمع، مما أدى إلى غياب الإدراك الحقيقي لمعنى الممارسة الديمقراطية والدستورية، والعمل الحزبي، ومؤسسات المجتمع المدني لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الليبي<sup>(78)</sup>.

لذلك أصبح تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية من التحديات الرئيسية التي واجهت السلطة بعد الثورة سواءً ما كان يتعلق منها بإزالة آثار انتهاكات حقوق المواطنين الناجمة عن العهد السابق، أو إصلاح المؤسسات وتطهيرها ممن تورط في ارتكاب الجرائم، وإنصاف المتضررين، ومكافحة حالات الفساد والتلاعب بمقدرات الدولة، وإنهاء حالات الصراع التي وقعت بعد الثورة بين القوى المختلفة، وذلك حتى يكون مسار عملية الانتقال سليماً من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الثورة، ومن الثورة إلى مرحلة الاستقرار والمصالحة الوطنية، والتي تعد مطلباً حيوياً للوصول إلى النموذج الديمقراطي السليم.

إن مفهوم العدالة الانتقالية يشكل مظلة تجمع تحتها العديد من المزايا الإيجابية، التي تخدم المجتمعات في حالة الصراع وما بعد الصراع، وهذه المزايا تتحقق من خلال ست دعائم رئيسية مترابطة تشكل آليات وأهدافاً في الوقت نفسه، هي: "معرفة الحقيقة، المحاسبة، القصاص، تعويض الضحايا،

لذلك يعتبر البعد القبلي سلاحاً ذا حدين في صياغة مستقبل ليبيا السياسي والاجتماعي، كونه يشكل قاعدة من قواعد المجتمع تتقاطع وتتلاقى حوله العديد من القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستثمار هذا البعد بشكل جيد من السلطة الحكومية سيكون له أكبر الأثر في تحقيق أمن البلاد واستقرارها وتجنّبها الدخول في حرب أهلية<sup>(85)</sup>.

### الخاتمة

بناءً على المعطيات التي تضمنتها الدراسة نخلص إلى القول، إن الثورة الليبية شباط 2011 جاءت متأثرة إلى حد كبير بالثورات العربية التي سبقتها في كل من مصر وتونس، والتي التقت معها بجملة من العوامل، التي شكلت محركات رئيسية لها دارت في معظمها في إطار الاستبداد، والظلم والفساد والفقر وغياب العدالة الاجتماعية، وكبت الحريات.

وعلى الرغم من التشابه بين الثورات الثلاث في العديد من العوامل، إلا أنه تبين من خلال الدراسة أن الثورة الليبية كانت من نوع مختلف، وتتسم بخصوصية متميزة عن الثورات السابقة لها في العديد من الجوانب.

حيث انطلقت هذه الثورة في ظروف تتسم بالتناقض الكبير، ففي الوقت الذي كانت تتمتع فيه الدولة الليبية بعائدات نفطية هائلة كفيلاً بتحقيق حالة الرفاهية للجميع، كان غالبية الشعب الليبي يعاني حالة صعبة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي، بشكل لا يختلف كثيراً عما هو موجود في الدول الفقيرة الموارد.

ومن الجوانب التي جعلت الثورة الليبية مختلفة أيضاً عن الثورة التونسية والمصرية، هو افتقار المجتمع الليبي لمؤسسات مجتمع مدني - وخاصة الأحزاب السياسية - تتبنى حركة المعارضة، والحركات الشعبية التي توجت بالثورة من خلال خطة ومنهج سليم يضمن بالدرجة الأولى صيانة المصالح الوطنية وحفظها دون تعرضها للدمار، وملء الفراغ السياسي، الذي حدث بعد سقوط النظام دون تخطيط وارتباك.

لذلك اتسمت حركة الاحتجاج الشعبي الليبي بسرعة التحول من المسار السلمي، إلى صراع مسلح مفتوح مع النظام، كان من نتائجه حدوث مجازر دموية لم تعرفها الثورات السابقة، الأمر الذي استدعى التدخل الخارجي لحسم الصراع، وحماية أرواح المدنيين.

وبينت الدراسة، أن غياب بنى الدولة المؤسسية خلال عهد القذافي وضع الثورة بعد سقوط النظام في وضع حرج، حيث واجهت العديد من التحديات، التي هددت آمال الشعب وطموحاته في الأمن والاستقرار والعدل والحرية وإقامة الدولة

المرحلة السابقة للثورة، حيث تم استثمارها خلال العهد السابق بالشكل الذي يتلاءم مع مصالح النظام بأسلوب أدى إلى بروز النزعات الجهوية والقبلية، التي استمر وجودها بشكل واضح بعد سقوط نظام القذافي، تمثلت أهم مظاهرها بالتنافس الشديد بين القوى المختلفة بعد الثورة على السلطة من منطلق جهوي أو قبلي<sup>(80)</sup>.

فقد كانت عملية التحايل على القبائل، وإثارة الخلاف بينها في بعض الأحيان، وبناء تحالفات معها في أحيان أخرى مظهراً واضحاً في سياسة القذافي الداخلية، إضافة إلى الاعتماد على أبناء القبائل الموالية له في شغل المناصب العليا في الدولة، وخاصة العسكرية والأمنية من جانب، والاعتماد على القوى القبلية الموالية له في قمع العديد من حركات المعارضة لنظام الحكم، هذا الدور الذي كان ينبغي أن تقوم به أجهزة الدولة.

لقد كان من أبرز التحديات، التي أعقبت الثورة بروز قوى قبلية ذات توجهات سياسية، تمكنت نتيجة مشاركتها الفعلية في الثورة وامتلاكها السلاح في ظل ضعف السلطة الحكومية من السيطرة على مناطق واسعة، وتجاوز قرارات السلطة الحكومية، بل ممارسة الضغوط عليها لاتخاذ قرارات معينة<sup>(81)</sup>.

وعلى الرغم من أن الثورة الليبية لم تقم في بدايتها بناءً على منطلقات قبلية أو جهوية، بل كان هدفها إسقاط نظام حكم استبدادي ألحق أضراراً فادحة بواقع ليبيا ومستقبلها، إلا أنه خلال مرحلة الثورة تم استثمار القبائل بشكل واسع من قبل القوى المتصارعة<sup>(82)</sup>.

فمن جهة اعتمد القذافي على القبائل الموالية له، الأمر الذي أعطاه إطاراً زمنياً أوسع في عملية الصراع، ومن جهة أخرى استخدمها المجلس الوطني الانتقالي؛ لحشد التأييد الشعبي، الذي يعطيه الشرعية في الحكم والسلطة<sup>(83)</sup>.

وهذا ما جعل العديد من القوى القبلية، خاصة في المناطق الشرقية، كما أشرنا سابقاً تدرك أهمية وجودها في حسم الأمور لجهة ضد أخرى، ساعدها على ذلك امتلاكها الأسلحة وضعف السلطة الحكومية، وتحالفها مع بعض التيارات السياسية، التي ترتبط معها بمصالح مشتركة.

وفي ظل الصراع القائم على السلطة بعد الثورة، اندفعت القوى القبلية إلى المشاركة الفاعلة في هذا الصراع لإثبات وجودها على الخريطة السياسية، بل منافسة الحكومة على السلطة في بعض الأحيان من منطلق الحفاظ على مصالحها القبلية الخاصة، الأمر الذي سيحمل مخاطر كبيرة تعيق الوصول إلى نموذج الدولة الحديثة، دولة القانون والمؤسسات<sup>(84)</sup>.

الذي ألحق أضراراً فادحة في وضع البلاد الأمني والاقتصادي والاجتماعي.  
لذلك يمكن القول: إن ما حدث في ليبيا بدأ بالفعل كثورة من حيث الدوافع والأهداف، إلا أن هذه الثورة لم تلبث أن جنحت عن مسارها، وتحولت إلى حرب أهلية.

المدنية الحديثة، دولة القانون والمؤسسات.  
وقد كان نتيجة لضعف السلطة القائمة بعد الثورة، وبشكل خاص في الجانب العسكري، وعدم وجود مؤسسات وطنية وظيفية ذات خبرة وتقاليد، أن نشب الصراع ما بين القوى المختلفة لاعتبارات سياسية أو قبلية وجهوية أو فكرية. الأمر

## الهوامش

- 15591.
- (13) Goldston, op.c.t., pp. 122-127.
- (14) صحيفة قورينا، أسباب الثورة الليبية: 30 نوفمبر 2011، www.qurgnan.con22177
- (15) عبد الرحمن، ليبيا التحرر الثاني، www.hounaloubnan.com/news29653، تاريخ الدخول 2014/2/24.
- (16) Bhardwaj, Development of Conflction in Arab Spring, Libya and Syria from revolution to civil war, 2011, pp. 23-33. www.hytimes.com.2013/10/19, Access date: 8/2/2014.
- (17) محفوظ، مرجع سابق، 2/ مارس/ 2011.
- (18) صحيفة قورينا، أسباب الثورة الليبية، 30 نوفمبر 2011، تاريخ الدخول 2014/2/8.
- (19) أبو السمن، مرجع سابق.
- (20) تتمثل أحداث 11/ أيلول بمجموعة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء 11/أيلول/ 2001 أدت إلى تدمير مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنيتاجون) وسقط نتيجة هذه الأحداث (2973) قتيل إضافة إلى آلاف الجرحى. انظر: www.wikipedia.org/wili
- (21) حادثة لوكربي تتمثل في سقوط طائرة أمريكية تابعة لشركة طيران (بان أمريكان) أثناء تحليقها فوق قرية لوكيربي باسكتلندا في 21/سبتمبر/1988 ونجم عن الحادث مقتل جميع ركاب الطائرة البالغ (259) شخصاً و(11) من سكان القرية، وبعد سنوات من التحقيق ثبت تورط أحد الموظفين الليبيين العاملين في شركة الخطوط الليبية بمطار لوقا بمالطا في عملية التفجير. انظر: www.wikipedia.org/wili
- (22) الكتاب الأخضر: هو كتاب فلسفي من تأليف معمر القذافي عام 1975، يعرض فيه أفكاره حول أنظمة الحكم، وتعليقات حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، ويتكون هذا الكتاب الذي يعد مقدس عند القذافي من ثلاثة
- (1) حسين، تاريخ الانقلابات العسكرية في ليبيا، ص 45.
- (2) Goldstone Jacka, "Toward A Forth Generation of Revolutionary Theory", Annual Review of Political Science, 2001, pp. 87.
- (3) مهدي: قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص3، www.sis.gov.eg/ Newrrl/34/9.html، تاريخ الدخول 2014/2/5م.
- (4) سعيد: ثورة ليبيا مختلفة، جريدة الشرق الأوسط، عدد 11789، www.aawsat.com/leader.asp?، تاريخ الدخول 2014/2/5.
- (5) الناتو (NATO) اختصار لمنظمة حلف شمال الأطلسي: North Atlantic Treaty Organization، تأسست عام 1949 بهدف حماية الأعضاء من خلال الوسائل العسكرية والسياسية، ويظم الحلف ثماني عشرة دولة. انظر: www.wikipedia.org/wili
- (6) عاشور، مرجع سابق، ص 3.
- (7) من الأمثلة على هذه الشخصيات النائب العام عبد الرحمن العيار ورئيس دائرة التفتيش القضائي إبراهيم خليل إضافة إلى عدد من السفراء وكبار الضباط.
- (8) أبو السمن: الثورة الليبية في الميزان، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، www.Muslim.org، تاريخ الدخول 2014/2/10.
- (9) سعيد، مرجع سابق.
- (10) أبو علي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، موقع ستار تايمز، 2011.
- (11) قدرت أرصدة النظام الليبي عشية قيام الثورة بـ 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنوياً، انظر عاشور، مرجع سابق، ص 5.
- (12) محفوظ، تأملات في الثورة الليبية، جريدة الرياض، عدد

- الليبية والدولية.
- (41) العفاسي، ليبيا، إعلان الفدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، <http://www.studies.aljezeera.net.reports.2013>، تاريخ الدخول 2014/2/21.
- (42) قام قانون انتخابات المؤتمر الوطني على أساس تقسيم البلاد إلى دوائر واعتماد نظام القوائم الحزبية والتحالفات من جهة، وترشحات المستقلين من جهة أخرى، كما تم الاتفاق في هذا القانون على عدم ترشيح أعضاء المجلس الوطني الانتقالي لعضوية المؤتمر الوطني.
- (43) بدرخان، استحقاقات المؤتمر الوطني الليبي وتحدياته، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2012، ص 2-3.
- (44) عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر في 8/ آب/ 2012 وتم فيها اختيار محمد المقريف رئيس الجبهة الوطنية رئيساً وهو من معارضي نظام القذافي لوقتٍ طويل.
- (45) زيدان، شخصية سياسية ليبية وناشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان زمن القذافي، انشق عن عمله كموظف في السلك الدبلوماسي الليبي عام 1980، وانضم إلى جبهة إنقاذ ليبيا التي كانت تشكل حركة المعارضة خارج ليبيا.
- (46) Ann Marlow, Libya's, Year on life after Gadhfi, World Affairs, Nov.-Dec. 2012, pp. 39-45.
- (47) بورتر: ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن، 2013، ص 36، <http://www.washingtoninstitute.org>، تاريخ الدخول 2014/2/22.
- (48) العفاسي، مرجع سابق، ص 19.
- (49) السنوسي بسيكري: ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 1-7، <http://www.studies.aljezeera.net.positionestimeat> 01/2012، تاريخ الدخول 2014/2/20.
- (50) أبو السمن: الثورة الليبية في الميزان، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، 2011/2/5، [www.Muslim.org](http://www.Muslim.org)، تاريخ الدخول 2014/2/15.
- (51) مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا عملية انتقالية دون خريطة دستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 25/ آذار 2013، ص 2-3، <http://www.studies.aljezeera.net.positionestimeat08/2012>، تاريخ الدخول 2014/2/22.
- (52) المصدر نفسه، ص 3-4.
- (53) العفاسي، ص 18-22.
- فصول بحثت في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [ae.wikipedia.org/wiki](http://ae.wikipedia.org/wiki).
- (23) أبو علي، مرجع سابق.
- (24) مهدي، مرجع سابق، ص 10-12.
- (25) مؤتمر الشعب العام: هو بمثابة البرلمان في ليبيا حيث يضم ممثلين عن المؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية تأسست عام 1976م.
- (26) محفوظ، مرجع سابق.
- (27) عاشور، المرجع نفسه، ص 11.
- (28) عبد الرحمن: التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية، الاقتصادية، عدد 6042، 22/أبريل/2014، [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)، تاريخ الدخول 2014/2/19.
- (29) BRICS هو اختصار باللغة اللاتينية لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي: (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا).
- (30) Lance Felfa, Libua's Revolution, US. Intervention and the Left, ISR, Issue 77, p. 1-30.
- (31) ابن عنتر، المواقف الدولية في الثورة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، 16/أبريل/ 2011، تاريخ الدخول: 2014/4/1.
- (32) عبد الرحمن، مرجع سابق، 22/أبريل/ 2014.
- (33) ابن عنتر، مرجع سابق، 16/أبريل/ 2011.
- (34) التابعي، التدخل الدولي لـ "تاتو" عامل حسم في الثورة الليبية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 12085، 30 ديسمبر 2011.
- (35) عنتر، مرجع سابق، 16/أبريل/ 2011.
- (36) كشك، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، 2011، <http://www.siyassa.org.eg>، news3/14/1502، تاريخ الدخول 2014/2/23.
- (37) تقرير اللجنة الدولية لنقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا المقدم لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان آذار/ 2012، [www.baniwalid.blogspot.com/](http://www.baniwalid.blogspot.com/)، 2012/04/blo-post.
- (38) التابعي، جريدة الشرق الأوسط، عدد 12085، 30 ديسمبر 2011.
- (39) بارفي، الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن، 2012، <http://www.washingtoninstitute.org/>، ar/policy-abalysis، تاريخ الدخول 2014/2/23.
- (40) الكيب، أستاذ جامعي متخصص في مجال الهندسة الكهربائية، درّس في العديد من الجامعات الأمريكية والعربية، كما شغل العديد من المناصب في المؤسسات

- (54) باقات ليبية، ثورة ليبيا وتحديات المراحل القادمة، 2011، [www.baqatlibyah.com](http://www.baqatlibyah.com)، تاريخ الدخول 2014/2/15.
- (55) مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفدرالية سياقات الماضي وآمال المستقبل "تقدير موقف"، 2012، ص 1-7، <http://www.studies.aljazeera.net.positionestimeat04/2012>.
- (56) السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص 1-7.
- (57) مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، 2012.
- (58) السنوسي، مرجع سابق، ص 1-3.
- (59) جايسون، الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن، ص 28، [http://www.washingtoninstitute.org](http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy/2013)، تاريخ الدخول 2014/2/23.
- (60) من الأمثلة على عمليات الخطف اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في تشرين أول/2013 من قبل ميليشيات كانت متحالفة مع الإسلاميين بدافع الانقلاب، وتم تحريره من قبل أيضاً ميليشيات متحالفة مع وزارة الدفاع.
- (61) بورتز، مرجع سابق، ص 37.
- (62) Mohammed El-Katiri Stat, *Building Challenges in Post-revolution Libya*, Strategic studies institute, US, War Collge, (2012), pp. 1-2.
- (63) انجل، الطريق إلى الأمام في بنغازي، ص 83، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy/2013>.
- (64) باقات ليبية، مرجع سابق، 2011.
- (65) عاشور، مرجع سابق، ص 16.
- (66) <http://www.bbc.com/word>.
- (67) Mohamad El-Katiri, opcit, pp.3.
- (68) مركز الجزيرة، مرجع سابق، ص 1-4.
- (69) Haider Ala Hamoudi, Arab spring, Libyan liberation the externally imposed democratic revolution, Denver University Law Review, Vol. 89, No. 3, 2012, pp. 699.
- (70) مهدي، مرجع سابق، ص 15.
- (71) على الرغم من رفض الحركة الوطنية الليبية خلال هذه المرحلة لفكرة الملكية، إلا أن الحركة وجدت نفسها أمام خيارين، إما القبول بالسنوسي أمير إمارة برقة - والمدعوم من بريطانيا - ملكاً، أو توديع فكرة الاستقلال كإقليم موحد. لذلك قبلوا بالخيار الأول حفاظاً على وحدة البلاد.
- (72) مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق، ص 1-6.
- (73) Wolfram Lachier, Families and cities in the Libyan Revolution, Middle East Policy, Vol. XCIII, No. 4, Winter 2011, pp. 40-50.
- (74) إنجل: الطريق إلى الأمام في بنغازي، معهد واشنطن، 2013، ص 37.
- (75) Emin Poljarevic, Libya's Violent Revolution, C.W.D. 2012, p. 11-13.
- (76) جايسون، مرجع سابق، ص 18.
- (77) ماجد: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسية الدولية، 2013، ص 14، <http://www.Siyassa.org>، تاريخ الدخول 2014/2/23.
- (78) Remi G. Khouri, The Arab Wakening, The Nation, Sep. 12, 2011, pp. 12-16.
- (79) Ben Bary, Libya's Lessons, Survival, Vol. 53, No. 5, Oct. - Nov. 2011, p. 5-14.
- (80) جايسون، مرجع سابق، ص 22-23.
- (81) Mohammed El-Katiri, opcit, pp. 4.
- (82) مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 1-7.
- (83) أبو السمن، مرجع سابق، ص 6.
- (84) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ثورة 17 نوفمبر 2011.
- (85) Pack and El-Jerrah, "Localizing Power in Libay Atlantic Council", 2013. <http://www.atlanticcouncil.org/publicationsarticles>, Access date: 1/3/2014.

<http://www.washington.institute.org/ar/policy2013>

بارفي، باراك، الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن، 2012.

بدرخان، عبد الوهاب، 2012، استحقاقات المؤتمر الوطني الليبي وتحدياته، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

بسيكري، السنوسي، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013،

<http://www.studies.aljazeera.positionestimeat2012/01>

## المصادر والمراجع

أبو السمن، عبد الله، الثورة الليبية في الميزان، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامية، [www.Muslim.org](http://www.Muslim.org).

أبو علي، نور، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، موقع ستار تايمز، <http://www.startimes.com/faspxit=33818>.

اندرو، انجل، الطريق إلى الأمام في بنغازي، معهد واشنطن، 2013.



- http://www.studies. المستقبل "تقدير موقف"، 2012،  
 .aljazeera.positionestimeat2012/04  
 موقع باقات ليبية، ثورة ليبيا وتحديات المراحل القادمة، 2011،  
 .www.baqatlipyah.com  
 مهدي، محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا،  
 معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،  
 .www.sis.gov.eg.newvtr/34/9htm.  
 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ثورة 17 فبراير، ar.wikipedia.org.  
 Ann Marlow, Libya's Year one life after Qadhafi, World  
 Affaires, Nov.-Dec. 2012.  
 Ben Barry, Libya's Lessons, Survival, Vol. 53, No. 5, Oct.-  
 Nov. 2011.  
 Bhardwaj, Maya, "Development of conflict in Arab spring  
 Libya and Syria from revolution to civil war,  
 http://www.hytimes.com2013/10/19.  
 Emin Poljarevic, Libya's Violent Revolution, C.W.D. 2012.  
 Goldstone Jacka, "Toward a forth generation of  
 revolutionary theory", Annual Review of Political  
 Science, Jan. 2001.  
 Haider Ala Homoudi, Arab Spring, Libyan Liberation The  
 Externally Imposed Democratic Revolution, Denver  
 University Law Review, Vol. 89, No. 3, 2012.  
 Lance Selfa, Libya's Revolution, U.S intervention and the  
 left, I.S.T. Issue 77, 2012.  
 Mohammed El-Katiri, "State building challenges in a post-  
 revolution Libya", Strategic Studies Institute, US, War  
 College, 2012.  
 Pach and Rljerah "Localizing Power in Libya", Atlantic  
 Council, 2013. Atlanticcouncil.org/publications/articales/  
 localizing-powr-inlibys.  
 Rami G. Khour, The Arab Wakening, The Nation, Sep.  
 2011.  
 Wolfram Lachier, Families and cities in the Libyan  
 Revolution, Middle East Policy, Vol. XIII, No. 4, Winter  
 2011.  
 بورتر، جيف، ليبيا في خطر في مرحلة ما بعد القذافي، معهد  
 واشنطن، 2013،  
 http://www.washingtoninstitute.org  
 .ar/policy-analysis  
 التابعي، هيثم، 2011، التدخل الدولي لـ "تاتو" عامل حسم في الثورة  
 الليبية، جريدة الشرق الأوسط، عدد 12085.  
 تقرير اللجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي في ليبيا  
 المقدم لمجلس الأمن لحقوق الإنسان، مارس 2012،  
 .http://www.baniwalid.blogspot.com/20/2/04/bloypost  
 جايسون، باك، الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، معهد  
 واشنطن، 2012،  
 http://www.washingtoninstitute.org/  
 .ar/polcy2013  
 حسين، فهد، 2011، تاريخ الانقلابات العسكرية في ليبيا، مؤسسة  
 عابد للنشر والتوزيع، القاهرة.  
 سعيد عبد المنعم، 2011، ثورة ليبيا مختلفة، جريدة الشرق الأوسط،  
 عدد 11789.  
 صحيفة قورينا، أسباب الثورة الليبية، 30/ نوفمبر/ 2011،  
 .www.qurynan.com.22/77  
 عادل، ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد  
 الثورات، السياسة الدولية، 2013،  
 .http://www.siyassa.org.eg/2013  
 عبد الرحمن، حمدي، التناقص الدولي وأثره في الثورة الليبية،  
 .www.aleqt.com.2011/04/22articl-559746.htm;  
 عبد الرحمن، حمدي، ليبيا التحرر الثاني،  
 .http://www.hounaloubuna.com/news/29653  
 العفاسي، عمر، إعلان الفدرالية في برقة: الخلفيات والتداعيات،  
 مركز الجزيرة للدراسات، 2013،  
 http://www.studies.  
 .aljazeera.net/reports2013/5  
 كشك، أشرف، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية،  
 السياسة الدولية،  
 http://www.siyassa.org.eg/news  
 ./31/4/2011  
 محفوظ، محمد، 2011، تأملات في الثورة الليبية، جريدة الرياض،  
 عدد 15591،  
 www.aliryadh.com/2011/03/02articl  
 .609884.html  
 مركز الجزيرة للدراسات، تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان  
 الهش، 2013،  
 http://studies.aljezeera.postionestimeat  
 ./2012/08  
 مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفدرالية، سياقات الماضي وآمال

## The Libyan Revolution Feb. 2011-2013 Distinctiveness and the Challenges of Transitional Period

*Ahmad Kh. Al-Ajif\**

### ABSTRACT

The study deals with one of the revolutions of the Arab spring era, namely The Libyan Revolution in mid Feb. of 2011. This revolution was influenced to a great extent, by the big Arab revolutions in Tunisia and Egypt. There were also many similar causing factors between these three revolutions which were sparked by the suffering of the people on the hands their tyrant regimes and corrupted governments.

In spite of the many similarities between these three revolutions in terms of the causes and features, never the less, the Libyan revolution was of a distant nature in many aspects. This can be seen by looking at the natural environment in which the Libyan revolution broke out and the discrepancies between the large natural oil resources of the country and the low living standards of the citizens which was similar to the poorest countries.

The Libyan revolution was also distinct in its transformation from a peaceful revolution into a military revolution and the occurrence of massacres that led to the intervention of international powers to protect the civilians.

The study also shows that as a result of the absence of an experiences and traditional governmental establishment the revolution faced a critical situation after the break down of the region.

Many security, political, economical and social challenges have risen that made the revolution unable to continue until the ambitions and aspirations of the people are achieved. These ambitions concerned gaining freedom, justice, and security, and to establish a state of low and modern government system. These facts, have at the same time, pushed the revolution to digress towards civil war.

**Keywords:** Revolution, Arab Spring, Transitional Period, Challenges.

---

\* Department of Human Sciences, Faculty of Engineering Technology, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 8/3/2014 and Accepted for Publication on 21/4/2015.